

## 212577 - الكلام على اصطلاحات الإمام الترمذي رحمه الله في تخريج الأحاديث .

### السؤال

نجد أن الإمام الترمذي رحمه الله في سننه يصنف الأحاديث تصنيفاً خاصاً به فيقول للحديث الضعيف مثلاً: هذا حديث حسن صحيح ، فرأيي مَنْ نأخذ في مثل هذه الحالة ؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله صاحب السنن المشهورة باسمه ، من أئمة هذا الشأن ، قال الإدريسي : كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ ، وقال منصور الخالدي : قال أبو عيسى : صنف هذا الكتاب - يعني السنن - فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به .  
"تهذيب التهذيب" (9 / 388-389).

وللترمذي رحمه الله اصطلاحات مشهورة في تخريجه للأحاديث التي يرويها في سننه ، ونحن نذكر مختصراً ما ذكره الحافظ ابن رجب بهذا الخصوص ، قال رحمه الله :  
" اعلم أن الترمذي قسم . في كتابه هذا . الحديث إلى صحيح ، وحسن ، وغريب ، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين في الحديث ، وقد يفرد أحدها في بعض الأحاديث ، وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم ، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة .

وأما الحديث الحسن فقد بين الترمذي مراده بالحسن : وهو ما كان حسن الإسناد .  
وفسر حسن الإسناد: بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب ، ولا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه نحوه ، فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن .  
فعلى ما ذكره الترمذي : كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن ، وما عداه فهو حسن ، بشرط أن لا يكون شاذاً .

وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه ، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد ، فعلى هذا : الحديث الذي يرويه الثقة العدل ، ومن كثر غلطه ، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً ، كله حسن ؛ بشرط أن لا يكون شاذاً ، مخالفاً للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد

روي من وجوه متعددة .

وقد اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحيح ، لأن الحسن دون الصحيح ، فكيف يجتمع الحسن والصحة ، وكذلك جمعه بين الحسن والغريب .

فمنهم من قال: إن مراده أن الحديث حسن لثقة رجاله ، وارتقى من الحسن إلى درجة الصحة ، لأن رواته في نهاية مراتب الثقة ، فحديثهم (حسن صحيح) ، لجمعهم بين صفات من يحسن حديثه ، وصفات من يصح حديثه ، وعلى هذا فكل صحيح حسن، ولا عكس .  
ومذهب ابن الصلاح أن الترمذي إذا جمع بين الحسن والصحة فمراده أنه روي بإسنادين، أحدهما حسن، والآخر صحيح.

ومن المتأخرين من قال: إن الحسن الصحيح عند الترمذي دون الصحيح المفرد، فإذا قال: "صحيح" فقد جزم بصحته، وإذا قال: حسن صحيح، فمراده أنه جمع طرفاً من الصحة وطرفاً من الحسن ، وليس بصحيح محض ، بل حسن مشرب بصحة .

ومن المتأخرين . أيضاً . من قال: مراد الترمذي في الحسن أن كلاً من الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن ، وهي سلامة الإسناد من المتهم ، وسلامته من الشذوذ، وتعدد طرقه ، ولو كانت واهية ، موجب لحسن الحديث عنده.

وهذا بعيد جداً، وكلام الترمذي إنما يدل على أنه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة ، وتسمية الحديث الواهي التي تعددت طرقه حسناً لا أعلمه وقع في كلام الترمذي في شيء من أحاديث كتابه .

واعلم أن الترمذي . رحمه الله . خرج في كتابه الحديث الصحيح ، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف ، والحديث الغريب ، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه " انتهى باختصار من "شرح علل الترمذي" (2/ 574-611) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

" أَمَّا الْحَسَنُ فِي اضْطِلَاحِ التَّرْمِذِيِّ فَهُوَ: مَا رُوِيَ مِنْ

وَجْهَيْنِ وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ مَنْ هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ وَلَا هُوَ

شَاذٌّ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، فَهَذِهِ الشُّرُوطُ هِيَ الَّتِي

شَرَطَهَا التَّرْمِذِيُّ فِي الْحَسَنِ ، لَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ :

قَدْ سَمِّيَ حَسَنًا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ مِثْلَ حَدِيثٍ يَقُولُ فِيهِ : حَسَنٌ

غَرِيبٌ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُزَوَّ إِلَّا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ وَقَدْ سَمَّاهُ

حَسَنًا ، وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَرِيبًا ، لَمْ يُزَوَّ

إِلَّا عَنْ تَابِعِيٍّ وَاحِدٍ لَكِنْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ فَصَارَ

حَسَنًا لِتَعَدُّ طُرُقَهُ عَنِ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَهُوَ فِي أَضْلِهِ غَرِيبٌ ،  
وَكَذَلِكَ الصَّحِيحُ الْحَسَنُ الْغَرِيبُ قَدْ يَكُونُ لِأَنَّهُ رُوِيَ  
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ غَرِيبٍ ثُمَّ رُوِيَ عَنِ الرَّاويِ الْأَضْلِيِّ بِطَرِيقٍ  
صَحِيحٍ وَطَرِيقٍ آخَرَ فَيَصِيرُ بِذَلِكَ حَسَنًا مَعَ أَنَّهُ صَحِيحٌ غَرِيبٌ  
؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ مَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ وَلَيْسَ فِيهَا مُتَّهَمٌ ، فَإِنْ  
كَانَ صَحِيحًا مِنَ الطَّرِيقَيْنِ فَهَذَا صَحِيحٌ مَحْضٌ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ  
الطَّرِيقَيْنِ لَمْ تُعْلَمْ صِحَّتُهُ فَهَذَا حَسَنٌ ، وَقَدْ يَكُونُ غَرِيبٌ  
الْإِسْنَادِ فَلَا يُعْرَفُ بِذَلِكَ الْإِسْنَادِ إِلَّا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ  
وَهُوَ حَسَنٌ الْمَثْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَثْنَ رُوِيَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ وَلِهَذَا  
يَقُولُ: وَفِي الْبَابِ عَنِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ ، فَيَكُونُ لِمَعْنَاهُ شَوَاهِدٌ  
ثَبَّتِي أَنْ مَثْنَهُ حَسَنٌ ، وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ غَرِيبًا ، وَإِذَا  
قَالَ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّهُ صَحِيحٌ ؛ فَيَكُونُ قَدْ ثَبَّتَ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ ،  
وَرُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ حَسَنٍ ، فَاجْتَمَعَ فِيهِ الصَّحَّةُ وَالْحُسْنُ وَقَدْ  
يَكُونُ غَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ لَا يُعْرَفُ بِذَلِكَ الْإِسْنَادِ إِلَّا  
مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ صَحِيحًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ،  
فَقَدْ يَكُونُ صَحِيحًا غَرِيبًا ، وَهَذَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا  
الشُّبْهَةُ فِي اجْتِمَاعِ الْحَسَنِ وَالْغَرِيبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ  
قَدْ يَكُونُ غَرِيبًا حَسَنًا ، ثُمَّ صَارَ حَسَنًا ، وَقَدْ يَكُونُ حَسَنًا  
غَرِيبًا كَمَا ذُكِرَ مِنَ الْمَعْنَيَيْنِ ” .

انتهى من “مجموع الفتاوى” (18/39-40) .

وينظر: “سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة” (2/185) ، “قواعد التحديث” للقاسمي  
(ص 103) .

وللفائدة: ينظر إجابة السؤال رقم: (126978) .

ثانيا :

اختلاف الأئمة رحمهم الله في نقد الحديث ، والحكم عليه ، وبيان درجته : هو  
كاختلافهم في الفقه وفروع العلم ، كل يتكلم بحسب ما أداه إليه اجتهاده ، وكل مأجور  
بفضل الله ، وإن كان الحق واحدا .  
قال الإمام الترمذي رحمه الله :

” وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال ، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم ” انتهى من ” سنن الترمذي ” ( 5 / 756 ) .

وقد سبق في إجابة السؤال رقم : (70455) بيان موقف المسلم من الاختلاف الحاصل بين أهل العلم في التصحيح والتضعيف للحديث الواحد ، وأنه يختلف باختلاف حاله : فإن كان مؤهلاً للترجيح بين أقوالهم رجَّح ما يراه صواباً ، وإن كان غير مؤهل لذلك : فعليه تقليد الأوثق في نفسه ، والأعلم بهذا الباب عنده ، ولا يجوز له تقليد من يوافق قوله هواه ورغبته بالتشهي ، وسواء كان ذلك الأوثق في نفسه من الأئمة المتقدمين ، أو نقاد الحديث ، والمشتغلين به من أهل العلم المتأخرين .  
والمعروف عن الإمام الترمذي رحمه الله أنه أحياناً يتساهل في التصحيح والتحسين ، حتى قال الذهبي رحمه الله : ” لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي ” .  
انتهى من ” ميزان الاعتدال ” ( 3 / 407 ) .  
وانظر : ” السلسلة الضعيفة ” للشيخ الألباني رحمه الله ( 1/85 ) .

ولكن غالب ما يصححه رحمه الله هو صحيح ، وإنما يتساهل في التصحيح أحياناً .  
فإذا صحح حديثاً ، ولم يخالفه غيره أخذنا بتصحيحه ، وإذا خالفه من هو أعلم منه بالحديث كالإمام أحمد أو البخاري أو مسلم ونحوهم : تركنا قوله لقول الأعم مناه .  
ولكن ليس لذلك سنة مطردة ، فربما كان الحق في مواضع معه ، دون من خالفه .  
ومدار المتخصص على النظر في الحجة والدليل .  
وأما غير المتخصص : فشأنه أن يقلد أهل العلم ، فيتخير الأوثق في دينه ، كما سبق ، ويجتهد في التحري لدينه .

والله أعلم .